استمرار الجدال بين صغار المزارعين وكبار الملاكين حول «مشروع قناة الفارعة»

كانت "الطليعة" قد نشرت في عددها الماضي ، شكاوى ومتاعب المزارعين الصغار في "فروش بيت دجن" . واثناء اللقاء معهم ، ابدى هؤلاء المزارعون معارضتهم للمشروع المسمى بـ "مشروع قناة وادي الفارعة" . واوضحوا ان معارضتهم للمشروع نابعة من احساسهم بان اضرارا معينة ستلحق بهم في حال تنفيذه .

وبعد نشر التقرير اتصل بنا عدد من الملاكين الذين يؤيدون المشروع ، وابدوا رغبتهم بعرض وجهة نظرهم حول نفس الموضوع . وقام مراسلنا باجراء لقاء مع السادة :

راجح الشكعة وسمير عبد الجليل ويوسف شاهين ورباح شاهين ورفيقان شاهين . ويملك هؤلاء ١١٥٠ حصة (دونم) من اصل ١٨٦٠ حصة ، تشكل بمجموعها مساحة الاراضي المزروعة في فروش بيت دجن الجنوبية .

تقرير ـ عاطف سعد

بدايات المشروع

اتضح لنا من خلال اللقاء ان بدايات المشروع تعود الى العام ١٩٣٩ عندما قررت حكومة الانتداب البريطاني جمع المياه المنسابة في وادي الفارعة لتحقيق غرضين . الاول : تجميع المياه المنسابة بقصد مكافحة مرض الملاريا . والثاني : تسهيل تحركات الجيش البريطاني الى اراضي الجفتلك .

وفي مطلع الاربعينات نشب نزاع بين اهالي الجفتلك وبيت دجن حول المياه . وعرض النزاع على محكمة بريطانية وقررت حسم الموضوع بالشكل التالي :

"يتم وضع ٢٥ بالمئة من المياه المتجمعة من فائض مياه الفارعة والبادان وعين مسكه وعين ابو صالح ومياه عين شبلي تحت تصرف المزارعين من بيت دجن . اما الكمية المتبقية (٧٥ بالمئة) فتخضع لتصرف اهالي قرى : قراوة الفوقا ، وقراوة التحتا وام جرير ـ في غور الجفتلك" .

وحسب مصادر مطلعة فقد اصبح هذا القرار مرجعا لدى المزارعين واصحاب الاراضي في الجفتلك وفروش بيت دجن ، يحتكمون اليه لدى نشوب اي نزاع .

وفي عام ١٩٥٦ اجرت سلطة المصادر الطبيعية الاردنية دراسة على مياه القناة . واظهرت الدراسة ان المياه تفقد ١٠ بالمئة من كميتها بفعل التبخر . وبلغت حصة بيت دجن من هذا التبخر ٢٫٥ بالمئة .

لماذا يؤيدون ؟

واوضح الملاكون انهم ابدوا تاييدهم للمشروع بعد اطلاعهم على دراسة اجراها "معهد الدراسات الريفية" التابع لجامعة النجاح الوطنية باشراف مدير المعهد الدكتور فراس صوالحة . وهي الدراسة التي اعتمدها صندوق التنمية الكويتي قبل اتخاذه قرارا بتمويل المشروع .

هذا ولخص السيد يوسف شاهين وجهة نظر الملاكين بخصوص تاييدهم للمشروع بالنقاط التالية :

— يوفر المشروع على الملاكين والمزارعين ٢٫٥ بالمئة من المياه الضائعة بفعل التبخر .

— توفير اكثر من ٢٠ بالمئة من المياه الضائعة بفعل بدائية القناة الحالية .

— يؤمن الانبوب توزيعا متساويا لجميع المزارعين والملاكين .

— يحمي المشروع جذور الاشجار من التلف .

قلق غير مبرر

واشرنا في سياق حديثنا ، الى قلق صغار المزارعين (!!) احتمال تحكم "الكبار" بتوزيع المياه بعد تنفيذ المشروع . واعرب السيد راجح الشكعة عن تحفظه حيال هذا القلق الذي يبديه المعارضون ، ونفى ان تكون الهيئة المسؤولة على تنفيذ المشروع تريد التحكم بتوزيع المياه وقال : "لا احد يريد التحكم بتوزيع المياه . وقد اخذنا هذه النقطة بالذات في اعتبارنا . وحسب المخطط ، فقد تم تخصيص ٢٨ او ٢٩ فتحة من مجموع "فتحات" الانبوب والبالغة ٨٢ فتحة للقناة بمجملها . وتتوزع هذه الفتحات بشكل متساو بين الفروش الشمالية التي سيكون لها ١٤ فتحة ، وبين الفروش الجنوبية وسيكون لها ١٤ او ١٥ فتحة ."

ومن ناحية اخرى ، فسيكون هناك طاقم فني مكون من مهندسين او فنيين مختصين ، سيتولون توزيع المياه . واضاف السيد الشكعة : "ان الطاقم سيوزع المياه حسب الحصص المملوكة . وكل حصة (دونم) سيكون نصيبها من المياه ، كل خمسة ايام ، ٩ دقائق الا ربع الدقيقة" .

هذا ونفى الملاكون انهم يبيعون ساعة المياه بـ ١٣ دينارا . وقالوا ان سعر ساعة ضخ المياه تتراوح بين ٩ او ١٠ دنانير فقط . واشار السيد رباح شاهين الى مشكلة تسديد ثمن المياه المسحوبة ، وكيف ان المزارعين لا يسددون الثمن في الاوقات المقررة واضاف : "انهم ينشغلون ريثما قبل دفع ثمن المياه . هذا اذا دفعوا" على حد قول السيد شاهين .

وحول اقتراح المزارعين باستغلال المبلغ المرصود لتنفيذ المشروع لحفر آبار جديدة وزيادة الثروة المائية . اكد الملاكون انهم يؤيدون هذا الاقتراح . "الا انه يعتمد على موافقة السلطات الاسرائيلية" .

وقال الشكعة : "وفي حال الحصول على رخص لحفر آبار جديدة ، فقد وعدنا بنك التنمية الكويتي بتمويل حفر آبار عميقة وجديدة يستفيد منها الجميع" .

ان الجميع بحاجة الى زيادة مصادر المياه ، وخاصة على ضوء "ملاحقة السلطات الاسرائيلية لمياه الاغوار . وقد اكد السيد يوسف عبد الجليل ، على ضرورة حفر آبار جديدة . وضرب مثالا على ذلك حين اشار الى "تنشيف" شركة "مكوروت" الاسرائيلية لمياه بئر يملكها في "باب الدبة" في العام الماضي ، وبلغت قوة الضخ ١٢٠ كوبا . فقد حفرت "مكوروت" بئرا في مكان مجاور لبئر عبد الجليل .

١٥٠ شجرة فقط

وعرضنا امام الملاكين مخاوف صغار المزارعين من قيام المشروع "بتدمير نحو ١٠٠٠ شجرة حمضيات" لكنهم نفوا ذلك كليا . وقال راجح الشكعة : "لقد اجريت ومهندس المشروع احصائية ميدانية لعدد الاشجار التي سيتم اقتلاعها بموجب المشروع ، فاتضح لنا ان عددها ١٥٠ شجرة فقط في الفرش الشمالي . ومعظم هذه الاشجار موجودة في "حرم القناة" وهي منطقة يخضع التصرف بها للمصلحة العامة . اما اذا ضرر احد فسيدفعون تعويضات تبلغ ٢٥ دينارا للشجرة الواحدة .

واثرنا كذلك مسالة المنازل المهددة بالهدم بموجب المشروع . فنفى الملاكون ان تكون هناك منازل مأهولة بعائلات المزارعين ستهدم . لكنهم اشاروا الى وجود غرفة صغيرة مساحتها ٤×٤م ، تستخدم كاستراحة لاحد المزارعين يستعملها اثناء عمله ، وتقع في حرم القناة" .

وتبقى لنا ملاحظة

وبعد نشر هذا التقرير نكون في "الطليعة" قد اوفينا حق الطرفين المتنازعين بابداء وجهتي نظرهما حول "مشروع قناة وادي الفارعة" في فروش بيت دجن . ولكننا سنقوم بعرض تقرير ثالث ، في الاعداد القادمة ، يتناول الجدوى الاقتصادية للمشروع ، وتأثيره الموضوعي ، على مجموع العاملين والمزارعين والملاكين في الاغوار والفروش .. بعد الاعتماد على دراسة ميدانية واحصائية تجريها "الطليعة" بنفسها .

على الطريق

لم نحصل على التأهيل الكافي بعد

تكلف شرطة السير في بيت لحم اثنين او ثلاثة من رجالها بتسليك اختناق حركة المرور في مفترق باب الزقاق وفي ساعات الصباح . لكنها تتجاهل هذا الاختناق الذي يشتد من الظهر وحتى المساء .

وبالتدقيق في موقف ضابطية السير من هذا المفترق وعشرات غيره ، في الضفة والقطاع ، واشارات المرور على كل الطرق الفرعية ، غير الموجودة والتي لا حاجة لها في نظرهم على ما يبدو ، يمكن قراءة جوهر سياسة هذه الضابطية تجاه سكان المناطق المحتلة .

مفترق باب الزقاق ، والذي يمر به شارع الخليل ـ القدس ، الضاج بالحركة والشارعان المؤديان لبيت جالا وبيت لحم ، وبالقرب منه اربع مدارس كبيرة وجامعة بيت لحم ، اي يعبره الاف الطلبة في ساعات معينة ، يلتهم كل شهر ضحايا بشرية منتقاه من الشباب الغض . وفيما يبدو فان شرب اسفلت هذا المفترق للدماء البشرية ، تنظر اليه دائرة ضابطية السير كنوع من القرابين التي لا بد من تقديمها لالهة ما قبل التاريخ ، والتي يتزايد طلبها لهذه الضحايا عاما بعد اخر .

طالبت بلديات المنطقة مرات ومرات تجهيز هذا المفترق باشارات ضوئية لوضع حد لقائمة الضحايا البشرية التي تستمر تطول . لكن السلطة رفضت الطلبات كلها . والمهم انها تبرر الرفض بحجة سخيفة تقول بان اشارات الضوء تجبر سيارات المستوطنين على التوقف وبالتالي تعرضها للقذف بالحجارة . وهكذا وُجد لهذا الخطر فلا تمانع السلطة من ان تستمر قائمة الضحايا تطول .

قلت هذه الحجة سخيفة ليس بسبب ان المنطقة التي يحكى عنها مكشوفة ولا ان السيارات تتوقف بسبب الاختناق ولا تتعرض للحجارة ، ولكن لان وراء الحجة سياسة مطبقة فعليا في كل المواقع وفي القدس بصورة خاصة .

خذوا مثلا مفترق الشوارع في باب الساهرة المؤدي لشارع صلاح الدين ، والمفترق بعده المؤدي لاريحا ، والطور ووادي الجوز ، ومفرق الرام وغيره كثير من المفترقات المماثلة . لو اخذنا كلام رئيس بلدية القدس الغربية "كوليك" عن المساواة على محمل الجد ، لحق لنا ان نتساءل لماذا بقيت هذه المفترقات الخطرة بدون اشارات ضوئية رغم مرور عشرين سنة على اعلان ضم القدس ؟!

والطرق الفرعية في الضفة ، التي لا يمر بها المستوطنون ، او يستخدمونها قليلا ، لماذا تبقى بدون اية اشارات مرور مهما كانت بسيطة ، وبدون حواجز واقية على اكتاف الطرق .. وغيرها .. وغيرها ؟!

المسالة كما يتراءى لي تتعلق بجوهر السياسة تجاه سكان المناطق المحتلة . فهؤلاء في راي ضابطية السير على ما يبدو ، لم يتاهلوا بعد رغم مرور مايقرب من عشرين سنة ، للاستفادة من تكنولوجيا المرور والسير كالاتفاقات والاشارات الضوئية !

ـ ابو وديدة ـ

رواية واحد من ضحايا الاعتداءات العنصرية

نشرت صحيفة "معاريف" الاسرائيلية في عددها الصادر في ١١/٣٠ ، واحدة من حوادث الانفلات العنصري التي اعقبت مقتل طالب المعهد الديني "الياهو عميدي" في البلدة القديمة . تبدا الصحيفة رواية الحادث بالتعريف بضحية الحادث وهو سفيان ابو رميلة من ضاحية البريد يحضر للماجستير في الجامعة العبرية سنة ثالثة انجليزي .

ونتقل فيما يلي رواية ابو رميلة للاعتداء الذي تعرض له :

بدا الجندي التحرش به عند الباب حسب رواية الصحيفة ثم لاحقه داخل الباص وجلس بجانبه في الكرسي وضربه بكعب بندقيته الـ "م ـ ١٦" على قدمه بشكل متعمد . وقبلها حين احتج على دفع الجندي له صرخ الجندي في وجهه "اسكت يا عربي" فسكت خوفا من سوء العاقبة ، حاول سفيان النزول هربا من ملاحقة الجندي توجه الى السائق وطلب منه التوجه الى مخفر الشرطة لكن السائق رفض وطلب منه باشارة من يده الانصراف من امامه ، ومثلما فعل لما ابلغه ان الجندي يلاحقه . لكن الجندي عالجه بضربة من كعب بندقيته في وجهه والسائق والركاب يتفرجون . انفتح الباب ودفعه الجندي الى الخارج ليسقط ويرتطم وجهه باسفلت الشارع . تحرك الباص واذا بالجندي بكعب بندقيته ويصرخ بانه عربي وممنوع عليه ركوب باص اسرائيلي لانه فقط لليهود .. وبعدها اجبره على دفن وجهه في الارض وهرب .

توجه سفيان الى مخفر الشرطة فنصحوه بالحضور في اليوم التالي والتوجه للمسكوبية .. ونقله اهله الى مستشفى المقاصد ، قطبوا جروحه ٧ غرز في الوجه واربعة في الراس ، وانتظر الشرطة ثلاثة ايام ولم تحضر ، وبعد ٨ ايام توجه للمسكوبية وطلب فتح محضر وقدم الاثباتات الضرورية ، تذكرة الباص ورقعة وساعة الحادثة .. ووعدت الشرطة بالتحقيق .. ونفى السائق انه سمع او راى شخصا وبالطبع صدقوه .. ومازالوا يبحثون عن الجندي .. اما شركة "ايجد" فقالت انها لن تفتح تحقيقا لان المدعي لم يتوجه بشكواه لمكاتبها .

تضيف الصحيفة ان الشرطة تلقت ١٨ دعوى مماثلة في نفس الفترة .

أهالي صور باهر يرفضون «استئجار» أرضهم المصادرة

رفض اهالي قرية صور باهر / قضاء القدس ، اقتراحا تقدمت به مؤخرا "ادارة اراضي اسرائيل" ، باستئجار اراضي لاهالي القرية . الجدير بالذكر ان الاراضي المقترح تاجيرها تعود لاهالي صور باهر .

وحسبما اوردت مجلة "ان جيروزلم" الاسبوعية ، فان قرارا كان قد صدر سنة ١٩٧٠ بمصادرة ٢٢٤٠ دونم من اراضي صور باهر ، لكن اصحابها استمروا في زراعة ٥٠٠ دونم منها طوال الاعوام الستة عشرة الماضية . وفي حينه جرت المصادرة بدعوى اقامة "منطقة خضراء" .

وكما يفيد الاهالي فان هذه الاراضي زراعية ، وتوجد بها بساتين لوزيات وكروم زيتون . وهذا ما يعترف به "يتسحق شميدت" مساعد مدير دائرة ارض اسرائيل ، الذي قال ، موضحا اقتراح دائرته : "لقد قسمنا الارض الى جزئين ، الجزء الاول ـ الذي تقوم عليه اشجار قديمة (لوز ، زيتون) ، وسوف ندعهم يستأجرونها ويزرعونها" .

فيما اعتبر الناطق الرسمي لادارة اراضي اسرائيل ان الاقتراح "بادرة حسن نية تجاه المزارعين العرب" . ولكنه اوضح احداث "حسن النية" عندما قال : "عندما نحتاج هذه الاراضي لزراعتها فانناسوف نستعيدها" . ويرى الاهالي ان موافقتهم على الاستئجار تعني تنازلهم عن حقهم ، واضفاء الشرعية على قرار المصادرة .